التطور الاقتصادي والتجارة البينية: منطقة اتحاد المغرب العربي نموذجاً

عقبة بلخضر
باحث في الاقتصاد ـ الجزائر.
okba_belakhdar@yahoo.com.

مقدمة

تتباين معدلات التجارة الدولية، سواء أكانت بينية أم خارجية غير بينية، وسواء أكانت ضمن إقليم واحد أم بين دول متفرقة المواضِع، وذلك بحسب ظروف الإنتاج وأكلافه، والبعد أو القرب عن أماكن التوريد، وقيم أسعار البيع، ومعدلات الطلب والعرض. إلا أن ثمة قيوداً أخرى يمكن لها أن تعيق التدفق التجاري حتى ضمن المنطقة الإقليمية الواحدة، التي قد تتمثل بشكل جلي بالسياسات والاستراتيجيات المحلية للدول الخاضعة لعدم القدرة على الانفلات من العجز عن تحقيق الاكتفاء الذاتي في الأغلب. وتعدّ دول اتحاد المغرب العربي[1]، في واقع الأمر، من تلك الدول التي تعيش ظروفاً اقتصادية عصيبة، على الرغم من أن إمكاناتها الاقتصادية تَعِدُ بالازدهار بشكل أكبر.

أهمية البحث

تتجلى أهمية الدراسة في كون منطقة اتحاد المغرب العربي منطقة تحمل العديد من المزايا والخصائص التي تفتقر إليها تكتلات اقتصادية أجنبية مماثلة، ولأن الدول المغاربية اتجهت كغيرها من دول العالم نحو تبني تجمع اقتصادي وسياسي في المنطقة، لتكون خارجة عن السيطرة الأجنبية نسبياً في ما يخص مواردها المالية والتجارية وقراراتها السياسية والاجتماعية. ويترتب على ذلك نشوء تبادل تجاري بيني في منطقة اتحاد المغرب العربي، وفي مختلف الهياكل السلعية مغاربياً من أجل رفع معدلات النمو في مختلف المتغيرات الاقتصادية.

أهداف البحث

تهدف الدراسة إلى تحديد أداء الاقتصادات المغاربية خلال الفترة الماضية، وتحليل تطورها عبر السنوات، ولا سيَّما معرفة الأهمية النسبية للتبادل التجاري البيني ما بين دول منطقة اتحاد المغرب العربي، ومنه التطرق إلى تبيان أداء التطور الاقتصادي المغاربي في ظل تجمع دوله ضمن هذا الاتحاد، بسياسات واستراتيجيات إقليمية مغاربياً، بالإضافة إلى تحديد وجهة تطور الاقتصاد المغاربي في السنوات القادمة، انطلاقاً من ظروفه الحالية، ومدى القدرة على التقدم بالتطور الاقتصادي في المنطقة.

إشكالية البحث

تتمثل إشكالية الدراسة بأن واقع الاقتصاد المغاربي لا يعكس النتائج الإيجابية التي تتوصل إليها الدراسات الاقتصادية التنبؤية، وأن تطور الأداء الاقتصادي المغاربي يخفي آثاراً سلبية عديدة تعيق بناء نمو اقتصادي سليم في المنطقة. وتتفرع عن هذه الإشكالية تساؤلات فرعية توجزها الدراسة كالآتي:

١ ـ ما هي العوامل التي تَحسِرُ الاستثمار وتخفض النمو الاقتصادي في البلاد المغاربية؟

(١) «اتحاد المغرب العربي» هو تجمّع اقتصادي وسياسي، يضمّ كلّاً من ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، وموريتانيا.

٢ ـ هل يعني تسجيل معدل تبادل تجاري مغاربي متزايد تطوراً اقتصادياً مغاربياً حقيقياً؟

٣ ـ ماذا يمثل معدل الزيادة في التبادل التجاري الفردي في المنطقة أمام إجمالي التجارة الخارجية وإجمالي التجارة البينية فيها أيضاً؟

٤ ـ هل أحكمت السياسات والاستراتيجيات المغاربية المُنتهَجة السيطرة على كبح التبادل التجاري العشوائي في المنطقة؟

منهج البحث

تستعين الدراسة باستعمال المنهج الوصفي لتحديد الإطار النظري لتطور الاقتصادات المغاربية والتبادل التجاري البيني مغاربياً، بالإضافة إلى اعتماد المنهج التحليلي في تحليل نتائج سياسات واستراتيجيات البلاد المغاربية وتقدير فرص تطور الاقتصادات المغاربية انطلاقاً من واقعها الحالي.

خطة البحث

تم تقسيم الدراسة إلى محورين، يتمثل المحور الأول بـ (**أداء الاقتصاد المغاربي**)، حيث يتناول وصف تطور اقتصادات دول اتحاد المغرب العربي وتحليله، بينما يتمثل المحور الثاني بـ (**التبادل التجاري البيني المغاربي وفرص تطوره**)، الذي يبين بدوره الأهمية النسبية للتجارة البينية لدول اتحاد المغرب العربي، وفرص تطور اقتصاداتها.

أولاً: أداء الاقتصاد المغاربي

جدير بالذكر أن اقتصادات دول المغرب العربي قد تأثرت في السنوات العشر الأخيرة، لقاء تغير الاقتصاد العالمي، بالظروف الدولية المحيطة، وبذلك تبين الدراسة في البند الأول واقع الاقتصاد المغاربي، ومن خلال البند الثاني تتناول بالتحليل التجارة الخارجية المغاربية.

١ ـ وصف اقتصادات دول اتحاد المغرب العربي

تتباين الهياكل السلعية الخدماتية لاقتصادات دول اتحاد المغرب العربي وتختلف، إذ يمكن القول إن اقتصاد الجزائر يعتمد على صادرات النفط والغاز والصناعات البتروكيمياوية بالدرجة الأولى، وذلك بمعدل ٩٧ بالمئة مجتمعة، بالإضافة إلى الاقتصاد الزراعي بدرجة أقل من حيث الحمضيات والتمور والحبوب. وتشترك ليبيا في تصدير النفط وبعض الصناعات البتروكيمياوية أيضاً، بينما أضحت موريتانيا بلداً مصدراً للنفط، وحتى الحديد من قبل ذلك. كما تعتمد تونس في اقتصادها على السياحة وصناعة الألبسة وبعض الصناعات الميكانيكية. وأما الاقتصاد المغربي فيعتمد على قطاع الزراعة بالدرجة الأولى[٢].

(٢) «Arab Maghreb Union,» Wikipedia, <http://en.wikipedia.org/wiki/arab_maghreb_union>.

يمكن لدول اتحاد المغرب العربي أن تقوم بذلك برفع معدل التبادل التجاري في ما بينها، أو ما يعرف بالتجارة البينية، لامتلاكها مزايا نسبية عديدة في مختلف المنتجات والسلع والخدمات، وذلك من دون إهمال التجارة الخارجية المغاربية غير البينية، التي تساهم بشكل أو بآخر في الحصول على عائدات مالية قد يتم استغلالها في تحقيق بعض استراتيجيات التبادل التجاري البيني ضمن منطقة اتحاد المغرب العربي.

ثمة كثير من مؤشرات قياس النشاط الاقتصادي في البلاد المغاربية. ويتمثل ذلك بكل من إنفاق المستهلكين، وسعر الصرف، والناتج المحلي الإجمالي، والناتج القومي الإجمالي، وسوق الأسهم المالية، وسعر الفائدة، والدين الوطني، ومعدل التضخم، وحجم البطالة، والميزان التجاري، إلا أن تحليل واقع اقتصادات الدول عموماً يعتمد اعتماداً كبيراً على مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه، والناتج القومي الإجمالي أيضاً، وذلك لكونهما يتضمنان النشاط الاقتصادي لأي تبادل مالي كان. ويمكن من خلال الشكل توضيح واقع اقتصادات بلدان اتحاد المغرب العربي والاقتصاد المغاربي ككل عن طريق بعض المؤشرات سابقة الذكر.

شكل تطور المؤشرات الاقتصادية ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادي المغاربي

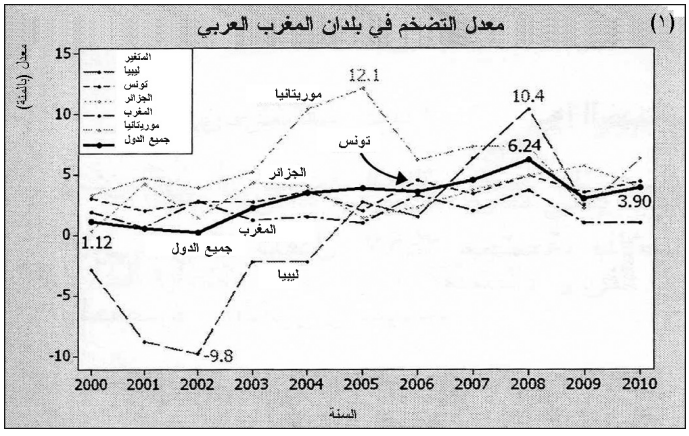

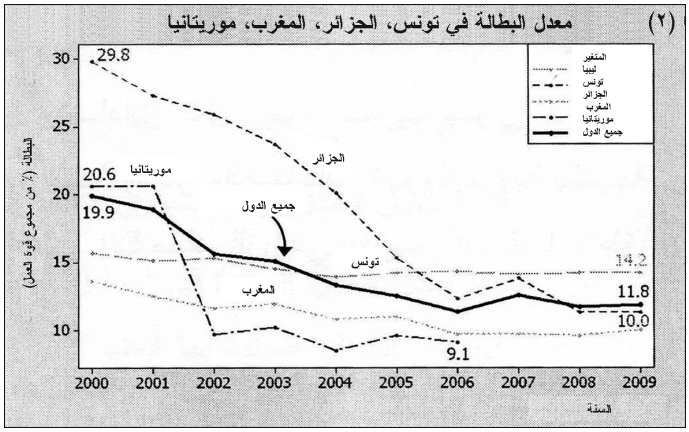

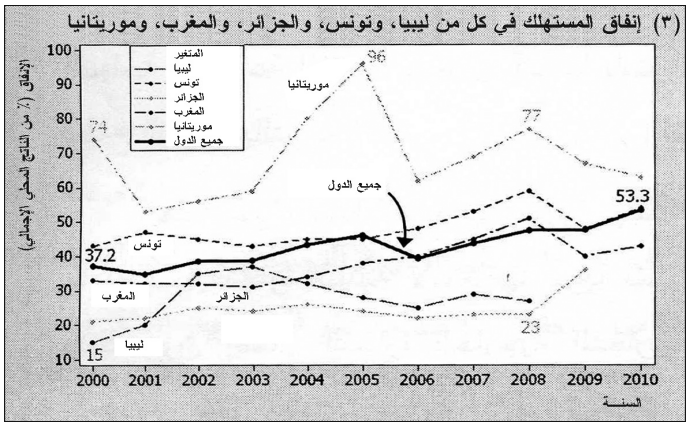

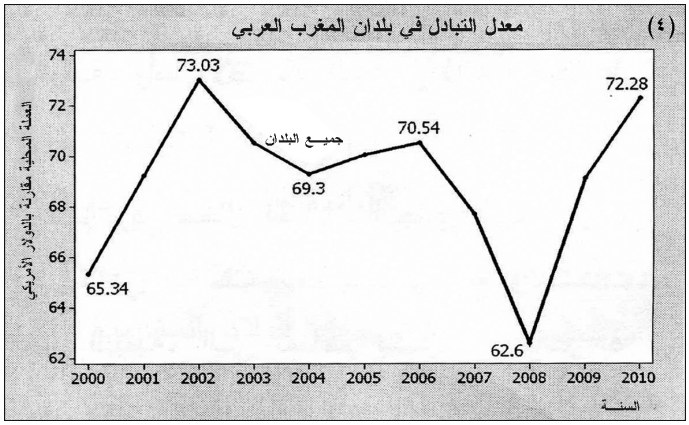

المصدر: «التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (٪ سنوياً)»، البنك الدولي، <http://data.albankaldawli.org/indicator/fp.cpi.totl.zg>؛ «واردات السلع والخدمات (٪ من إجمالي الناتج المحلي)»، البنك الدولي، <http://data.albankaldawli.org/indicator/ne.imp.gnfs.zs>؛ «بطالة، إجمالي (٪ من إجمالي القوى العاملة)»، البنك الدولي، <http://data.albankaldawli.org/indicator/sl.uem.totl.zs>، و«سعر صرف رسمي (عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي، متوسط الفترة)»، البنك الدولي، <http://data.albankaldawli.org/indicator/pa.nus.fcrf>.

لقد عكس معدل التضخم في اقتصادات دول اتحاد المغرب العربي التغير السنوي للنسبة المئوية في التكلفة على المستهلك المتوسط للحصول على سلة من السلع والخدمات يمكن أن تثبت أو تتغير على فترات زمنية محددة. ويلاحظ من خلال الرسم الأول من الشكل تطور معدلات التضخم لدول اتحاد المغرب العربي في الفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٠.

ويلاحظ من خلال ذلك تطور معدل متوسط التضخم المعني لمجموع دول اتحاد المغرب العربي ما بين ١,١٢ بالمئة و٣,٩ بالمئة إلى حدود الفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٠، مع تسجيل ذروة ارتفاع سنة ٢٠٠٨ لغاية ٦,٢٤ بالمئة، بينما يمكن القول إن دول اتحاد المغرب العربي قد سجلت، كل على حدة، تطور معدلات تضخم متباينة في الفترة السابقة، ويتباين ذلك بشكل بسيط بالنسبة إلى كل من تونس، والجزائر، والمغرب بحدود ٣ بالمئة (متوسط سنوي). غير أن معدل

التضخم بالنسبة إلى كل من ليبيا وموريتانيا يتباين بشكل كبير جداً في الفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٠، إذ يسجل قيمة سالبة في ليبيا في هذه الفترة، وذلك بذروة انخفاض لغاية القيمة المطلقة ٩,٨ بالمئة سنة ٢٠٠٢، ومن ثم سجّل قيمة موجبة عند ٢,٥ بالمئة في الفترة ٢٠٠٥ ـ ٢٠١٠، وبذروة ارتفاع لغاية ١٠,٤ بالمئة سنة ٢٠٠٨. وبصورة مماثلة، سجلت موريتانيا تبايناً في تطور معدل التضخم بها، إلا أنه سجل قيمة موجبة في جميع سنوات الفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٠، كما هو مبين في الشكل الرقم (١)، إذ ارتفع ذلك سنة ٢٠٠٥ لغاية ١٢,١ بالمئة (ذروة الزيادة).

ينعكس واقع الاقتصاد بدول اتحاد المغرب العربي في حجم البطالة المسجلة وتطورها خلال فترة من الزمن، حيث يبين الرسم الثاني من الشكل تطور معدل البطالة كمعدل إلى إجمالي القوى العاملة في الدول المعنية(*). والواضح أن معدل البطالة ينخفض في كل الدول المعنية، ما يجعل متوسط حجم البطالة لاتحاد المغرب العربي ككل ينخفض بدوره في الفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٠، وخصوصاً في الفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٤، أي يساهم في تسجيل ذلك الانخفاض الكبير لمعدل البطالة لكل من الجزائر (من ٢٩,٨ بالمئة سنة ٢٠٠٠ إلى ٢٠ بالمئة سنة ٢٠٠٤) وموريتانيا (من ٢٠,٦ بالمئة سنة ٢٠٠٠ إلى ١٣ بالمئة سنة ٢٠٠٤). كما يمكن القول إن المغرب سجل أقل معدل بطالة في دول اتحاد المغرب العربي، وذلك بانخفاض بسيط في الفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٠ (حجم سنوي متوسط يعادل ١١ بالمئة).

يثبت حجم البطالة في تونس في فترة الدراسة، لكن بمعدل مرتفع يفوق ١٥ بالمئة، وإن كان هذا الحجم جيداً في الفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٤ لأنه ينخفض عن الحجم المتوسط لاتحاد المغرب العربي ككل، إلا أنه يصبح بعد سنة ٢٠٠٤ الأكثر ارتفاعاً على مستوى الدول المغاربية، كل على حدة، وعن متوسط حجمه لاتحاد المغرب العربي ككل.

يعتبر إنفاق المستهلكين أحد المؤشرات الاقتصادية المهمة التي تسمح بتبيان حالة الاقتصاد لدولة ما، إذ يمكن التعبير عنها بالواردات السلعية والخدماتية من جميع دول العالم، ويبين الرسم الثالث من الشكل معدل إنفاق المستهلكين كمعدل من حجم الناتج المحلي الإجمالي في دول اتحاد المغرب العربي.

يلاحظ من خلال ذلك تطور معدل إنفاق المستهلكين لمجموع دول اتحاد المغرب العربي، وذلك من معدل ٣٧,٢ بالمئة لغاية ٥٣,٣ بالمئة في الفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٠، وبتطور سنوي متزايد عموماً، إذ يمكن القول إنه تم تسجيل تلك الزيادة المتتالية تبعاً لارتفاع معدل إنفاق المستهلكين في الفترة ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٨ لكل من تونس والمغرب، مع تسجيل أكبر معدلات إنفاق المستهلكين بالنسبة إلى موريتانيا (بذروة ارتفاع لغاية ٩٦ بالمئة سنة ٢٠٠٥، وبدرجة أقل تعادل نسبة ٧٧ بالمئة سنة ٢٠٠٨).

كما يلاحظ انخفاض معدل إنفاق المستهلكين بالنسبة إلى ليبيا في الفترة ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٨ من معدل ٣٥ بالمئة تقريباً لغاية ٢٦ بالمئة في الفترة الأخيرة. ولكن لم يؤثر ذلك الانخفاض

(*) لم يتمّ إدراج معدل البطالة في ليبيا في الفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٠ لعدم توفر بياناتها.

في التطور المتزايد لمعدل إنفاق المستهلكين الكلي لمجموع بلدان اتحاد المغرب العربي.

يلاحظ من خلال الرسم الرابع من الشكل تطور معدل سعر الصرف لإجمالي دول اتحاد المغرب العربي، وهو أحد المؤشرات الاقتصادية المهمة التي تقيس التطور المالي لاقتصاد البلاد، إذ يتباين تطور معدله بالارتفاع والانخفاض في الشكل، وذلك في المجال ما بين معدلي ٦٢,٦ بالمئة و٧٣,٠٣ بالمئة (ذروتي الانخفاض والارتفاع على التوالي)، ويبين ذلك التطور المتباين عدم قدرة اقتصادات دول اتحاد المغرب العربي على السير بوتيرة واحدة في ما يخص التدفقات النقدية الداخلة إلى البلاد المغاربية، سواء أكان ذلك بتباين حجم الصادرات أم تباين عائداته المالية.

٢ ـ تحليل تطور اقتصادات دول اتحاد المغرب العربي

يبين معدل التضخم المنخفض في ليبيا في سنة ٢٠٠٢ تسجيل انخفاض معتبر في المستوى العام للأسعار، أو الدخول متمثلة إما في الأجور أو الأرباح أو غير ذلك، أو قد يكون ذلك متجسداً في انخفاض الأكلاف، كما قد تكون هذه الظواهر قد حدث بعضها أو أنها حدثت مجتمعة في سنة ٢٠٠٢. وقد يعود ذلك الانخفاض إلى تسجيل عرض سلعي أكبر من الطلب السلعي بالنسبة إلى ليبيا، ما أدى إلى انخفاض سرعة تداول النقد في السوق الليبية. ولكن مع ارتفاع معدل التضخم في ليبيا لغاية ١٠,٤ بالمئة في سنة ٢٠٠٨ (ذروة الارتفاع المسجلة)، فإن ذلك يتجلى في ارتفاع محسوس للمستوى العام للأسعار مقارنة بالسنة التي تم فيها تسجيل أدنى معدل تضخم، وذلك ما سبب انهيار العملة الليبية بدرجة معينة، وارتفاع معدل الفائدة لدى البنوك الليبية. ويعكس تسجيل معدل تضخم موجب في موريتانيا في سنوات الفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٠ في الرسم الثاني من الشكل التأثير السلبي الأكبر لموريتانيا، مقارنة بدول اتحاد المغرب العربي الأخرى، خصوصا سنة ٢٠٠٥ إذ تم تسجيل ذروة الزيادة في معدل التضخم (١٢,١ بالمئة)، ما يعني أن موريتانيا هي أكبر دولة مغاربية تعاني التأثير السلبي لارتفاع المستوى العام للأسعار فيها، وارتفاع حجم الأكلاف الإنتاجية محلياً، ما أدى إلى حدوث عجز في الميزان التجاري الموريتاني[٣]. تثبت عموماً معدلات التضخم لكل من تونس، والجزائر، والمغرب في الفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٠، لكن بقيم موجبة لاعتماد تلك الدول على الإنتاج بمعدلات معينة (تونس والمغرب)، أو انتهاج سياسة خفض معدل البطالة[٤] أو رفع دخول العمالة (الجزائر)، لكن كانت السنوات الخمس بدءاً من سنة ٢٠٠٠ فترة تحسن للاقتصاد الليبي أكثر من الاقتصادات المغاربية الأخرى، وهو ما أدى إلى خفض معدل التضخم المتوسط لاتحاد المغرب العربي ككل في الفترة نفسها. ويتجسد ارتفاع متوسط معدل

(٣) Jeff Madura, *International Financial Management*, edited by Cengage Learning, Abridged 10th ed. (Mason, OH: South-Western Cengage Learning, 2010), pp. 39-41.

(٤) Alvaro Cencini and Mauro Baranzini, eds., *Inflation and Unemployment: Contributions to a New Macroeconomic Approach*, Routledge Studies in the Modern World Economy (London: Taylor and Francis e-Library, 2005), p. 41.

التضخم للاتحاد في الرسم الأول من الشكل في الفترة ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٨، في انخفاض معدل البطالة بمعدل أكبر في الفترة نفسها، وذلك لتأثير التضخم بمعدل كبير في كل من الاقتصاد الموريتاني (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٦) والاقتصاد الجزائري (٢٠٠١، و٢٠٠٣، و٢٠٠٤). كما يمكن القول من خلال الرسم الثاني من الشكل أن معدل التضخم المسجّل بالنسبة إلى المغرب هو تضخم ركودي(٥)، يصادف فيه تسجيل معدل بطالة منخفض كذلك.

أدى انخفاض معدل البطالة في الفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٩ إلى توظيف عناصر الإنتاج على المستوى المغاربي عموماً، وذلك تبعاً لارتفاع الطلب السلعي، أي زيادة أجور العمالة، خصوصاً في موريتانيا، وتونس، والمغرب (جراء زيادة إنفاق المستهلكين كما هو مبين في الرسم الثالث من الشكل.

يُفترَض أن يكون للمستهلك دور كبير في دفع نمو الاقتصاد عموماً، لكن التوقعات لا تعكس الواقع في جميع الأحيان، إذ انخفض معدل إنفاق المستهلكين في السنوات ٢٠٠٠، و٢٠٠٥، و٢٠٠٨، و٢٠٠٩ بالنسبة إلى موريتانيا، وخلال كامل فترة ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٨ بالنسبة إلى ليبيا، وذلك على الرغم من أن سوق العمل تحسن عموماً بالنسبة إلى الدول سابقة الذكر، إلا أن نمو الأجور، أو إحدى الظواهر المماثلة (ثقل الديون على العائلات مثلاً)، والتي تعكس انخفاض المستوى العام للأسعار، هو ما يؤثر في إنفاق المستهلكين بالسير في الاتجاه المعاكس (انخفاض التضخم)، وذلك ما سوف يؤثر في نمو معدل إنفاق المستهلكين الكلي لاتحاد المغرب العربي (الانخفاض المماثل في سنة ٢٠٠٥). وفي ما عدا ذلك، ازداد معدل إنفاق المستهلكين الكلي للاتحاد في السنوات الأخرى من الفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٠، ولكن بمتوسط ضئيل، ذلك أن نمو إنفاق المستهلكين بالنسبة إلى موريتانيا وتونس (وحتى المغرب في الفترة ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٩) مثّل معدلاً كبيراً من الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة.

قد تؤثر عوامل أخرى سلباً في نمو إنفاق المستهلكين، كالأزمة المالية العالمية التي نشأ عنها مخاوف بشأن أزمة الديون المالية لكل من موريتانيا، وتونس، والمغرب، خلافاً للجزائر وليبيا اللتين لم يتأثر اقتصاديهما كثيراً بذلك، ما أدى إلى تسجيل نمو إنفاق مستهلكين متزايد (بالنسبة إلى الجزائر خصوصاً).

تجدر الإشارة إلى أن انخفاض أو ارتفاع معدل التضخم في البلاد المغاربية يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة، ما يمنع المستثمرين من الاقتراض، فينحسر الاستثمار وينخفض النمو الاقتصادي، ويؤدي ذلك بدوره إلى انخفاض قيمة العملة المغربية أمام العملات الأجنبية الأخرى. كما أن تراجع الصادرات أو انخفاض عوائدها المالية بالنسبة إلى دول اتحاد المغرب العربي فرادى يؤثر في حجم التدفقات النقدية الداخلة إلى البلاد، ولكن البلاد المغاربية لا تتأثر كثيراً بسعر الصرف، لأن تأثيره يتم بشكل كبير في الفترات طويلة المدى.

(٥) William J. Baumol and Alan S. Blinder, *Microeconomics: Principles and Policy*, edited by Cengage Learning, 11th ed. (Mason, OH: South-Western Cengage Learning, 2009), pp. 583-595.

تستنتج الدراسة من خلال تحليل تطور اقتصاد دول اتحاد المغرب العربي، تسجيل انخفاض مستوى الأسعار في ليبيا في سنة ٢٠٠٢، ما سمح بتسجيل عرض سلعي أكبر من الطلب السلعي، بينما سُجّل انهيار للعملة الليبية في سنة ٢٠٠٨، وارتفاع في معدلات الفائدة، ما نجم عنه تجنب الاقتراض، وانحسار الاستثمار، وخفض النمو الاقتصادي عموماً.

كما يمكن القول إن موريتانيا عانت ارتفاع حجم الأكلاف الإنتاجية محلياً (خصوصاً في سنة ٢٠٠٥)، وحدوث عجز في ميزانها التجاري. وأما بالنسبة إلى كل من تونس والمغرب، فلم يتأثرا بمعدلات التضخم بمعدل كبير، وذلك لاتباعهما سياسات اقتصادية مختلفة من أجل كبح التأثير السلبي الكبير لارتفاع المستوى العام للأسعار. ومثال تلك السياسات أو الاستراتجيات الاقتصادية المتبعة هي استراتيجية خفض معدلات البطالة، خصوصاً في الجزائر، بينما سُجِّلَ ما يُسمّى اصطلاحاً بالركود التضخمي في المغرب. وبالمقابل ارتفع إنفاق المستهلكين في هذه الأخيرة، وفي كل من موريتانيا وتونس، بزيادة أجور العمالة.

ثانياً: التبادل التجاري البيني المغاربي وفرص تطوره

تعتبر التجارة البينية إحدى تطبيقات التجارة الخارجية التي تُعْنَى بمجموعة محدَّدة من الدول في شكل تجمع ما. وتبين الدراسة في ما يلي الأهمية النسبية للتجارة البينية لاتحاد المغرب العربي، ولا سيما التطرق إلى فرص تطور الاقتصاد المغاربي مستقبلاً.

١ ـ الأهمية النسبية للتجارة البينية المغاربية

شهد حجم التجارة البينية للدول المغاربية تزايداً مستمراً في العقدين الأخيرين، وذلك لتزايد حجم سكان منطقة الاتحاد، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية، والتي تستفيد منها بعض الدول المغاربية المصدِّرة للنفط ومشتقاته بنسبة كبيرة، وهي ليبيا والجزائر وموريتانيا. كما ساعد الانفتاح الاقتصادي لهذه الدول على جذب التكنولوجيا المتطورة في بعض القطاعات، وهي ما زالت تسعى جاهدة لملء النقص الكبير في بعض قطاعاتها. كما يمكن القول إنه بمقدور التجارة البينية لاتحاد المغرب العربي أن تصل بهذه الدول إلى درجات قصوى من المنافع الاقتصادية والاجتماعية، وذلك لاختلاف المزايا النسبية التي تملكها كل دولة على حدة، والتي تساهم إلى أبعد الحدود في خفض أكلاف السلع الاقتصادية والخدمات المقدمة[٦].

تساهم التجارة الخارجية لدول اتحاد المغرب العربي فرادى في التجارة الخارجية الإجمالية للاتحاد بنسب متباينة، ويمثل مجموع نسب مساهمة هذه الدول الإجمالية في التجارة البينية لاتحاد المغرب العربي إلى تجارتها الإجمالية الخارجية نسباً مختلفة أيضاً، مقارنة بتجمعات إقليمية أخرى ذات أبعاد وأهداف اقتصادية بالدرجة الأولى.

(٦) «قيمة صادرات بلدان الاتحاد (فوب)»، اتحاد المغرب العربي، <http://www.maghrebarabe.org/admin_files/commerce%20intra%20maghrebin%20arabe.pdf>.

وفي الواقع لا يمكن القول إنه يمكن اعتبار التزايد المستمر لنسب التجارة البينية أو الخارجية الإجمالية بمرور السنين، نتيجةً إيجابية جداً على تطور المبادلات التجارية بين دول منطقة معينة كالمنطقة المغاربية، وذلك في حال تسجيل متوسط ضعيف لحجم التبادل التجاري البيني، وذلك مقارنة بحجم التجارة الإجمالية لتلك المنطقة، أو تسجيل ذلك المتوسط بشكل منخفض مقارنة بمتوسطات مماثلة لتجمعات إقليمية أجنبية أخرى.

يستوجب من خلال ما سبق تحليلُ الأهمية النسبية للمبادلات التجارية لمنطقة إقليمية معينة، وذلك بقياس وزن تجارتها البينية مقابل تجارتها الخارجية، وقياس ذلك مقارنة بمثيله في تجمعات إقليمية سابقة الإنشاء أو جيدة النتائج أو مماثلة الظروف الاقتصادية والاجتماعية. وتبين الدراسة من خلال الجدول أدناه وزن التجارة البينية لاتحاد المغرب العربي إلى تجارته الخارجية، وإلى كل من التجارة الخارجية العربية، والبينية العربية في الفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٠.

وزن التجارة البينية المغاربية في تجارة الاتحاد الخارجية وفي التجارة (الخارجية/ البينية) العربية (٢٠٠٠، ٢٠١٠)

وحدة القياس: 10^9 دولار

	إجمالي التجارة الخارجية لاتحاد المغرب العربي		إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية		إجمالي التجارة البينية للدول العربية	
	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠٠٠	٢٠١٠
الصادرات	٤٨,٧٧٤	١١٠,١٨٤	٢٥٩,٧	٩٠٤,٤٩٧	١٦,١٠	٧٧,٧١٩
البينية لاتحاد المغرب العربي	١,٠٥٥٨	٤,٠٦١٥	١,٠٥٥٨	٤,٠٦١٥	١,٠٥٥٨	٤,٠٦١٥
وزن الصادرات	٣٣,١١٩	١٣٩,٥٨٧	١٤٩,٧	٦٥٥,٢١	١٥,٧٠	٧٧,١٥٥
البينية لاتحاد المغرب العربي	١,٠٦٢٤	٤,١٤٢٧	١,٠٦٢٤	٤,١٤٢٧	١,٠٦٢٤	٤,١٤٢٧
التجارة البينية	٨١,٨٩٣	٢٤٩,٧٧١	٤٠٩,٤	١٥٥٩,٧	٣١,٨٠	١٥٤,٨٧٤
لاتحاد المغرب العربي	٢,١١٨٢	٨,٢٠٤٢	٢,١١٨٢	٨,٢٠٤٢	٢,١١٨٢	٨,٢٠٤٢

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١١ (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، ٢٠١١)، الملاحق الإحصائية، ص ٣٧٠ ـ ٣٧٥، <http://www.arabmonetaryfund.org/sites/default/files/econ/joint%20reports/2011/%20%d8%a7%d9%84%d8%a5%d8%ad%d8%b5%d8%a7%d8%a6%d9%8a%d8%a9.pdf>,

برنامج تمويل التجارة العربية: التقرير السنوي ٢٠١١ (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، ٢٠١١)، ص ٧ ـ ١٠، <http://www.atfp.org.ae/English/report/arb2011.pdf>; *Arab Trade Financing Program: Annual Report 2005* (Abu Dhabi: Arab Monetary Fund, 2005), pp. 7-10, <http://www.atfp.org.ae/English/report/eng2005.pdf>, and «Total Imports and Exports by Regions and Countries or Areas (Table A),» in: *International Trade Statistics Yearbook: Vol. 1: Trade by Country* (New York: United Nations Statistics Division, Department of Economic and Social Affairs, 2011), <http://comtrade.un.org/pb/FileFetch.aspx?docID=4504&type=World%20Tables>.

يلاحظ من الجدول أن وزن الصادرات البينية لاتحاد المغرب العربي إلى إجمالي تجارته الخارجية، يمثل ما يعادل ما بين مليار و٥٥,٨ مليون دولار أمريكي إلى ٤٨ ملياراً و٧٧٤ مليون دولار أمريكي (أي بمعدل ٢,١٦ بالمئة) في سنة ٢٠٠٠، وقد ازدادت هذه النسبة تقريباً في سنة ٢٠١٠ إلى معدل ٣,٦٩ بالمئة، مع تسجيل نسبة تفوق على الأقل ٢٦ بالمئة في حجم كل من الصادرات البينية والصادرات الإجمالية لاتحاد المغرب العربي.

كما سجل وزن التجارة البينية لاتحاد المغرب العربي إلى تجارته الإجمالية ما يعادل ما بين مليارين و٢,١١٨٢ مليون دولار أمريكي إلى ٨١ مليار و٨٩٣ مليون دولار أمريكي (أي بمعدل ٢,٥٩ بالمئة) سنة ٢٠٠٠، وقد سُجِّلَ معدل مرتفع قليلاً في سنة ٢٠١٠ (٣,٢٨ بالمئة)، إلا أنه يعتبر ارتفاعاً قليلاً في الفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٠، وذلك لارتفاع حجم الواردات البينية إلى الإجمالية لاتحاد المغرب العربي بأقل من المعدل المسجل، والمذكور سالفاً في حال الصادرات البينية إلى الإجمالية للاتحاد.

من خلال ما سبق، نرى أن معدل التجارة البينية لاتحاد المغرب العربي إلى تجارته الإجمالية هو معدل ضئيل جداً (أقل من ٣,٢٨ بالمئة)، ما يعني أن حجم التبادل السلعي البيني لمنطقة اتحاد المغرب العربي ضعيف جداً مقارنة بحجم التجارة الخارجية لدول اتحاد المغرب العربي، ومنها عائدات الصادرات الإجمالية من مختلف مناطق العالم، ويستدعي ذلك نظرياً زيادة حالة الارتباط الاقتصادي بين هذه الدول لأقصى ما يمكن تقديمه من مبادلات تجارية بينية، وذلك في مختلف القطاعات والمجالات الاقتصادية(٧).

من جهة أخرى يُشَارُ إلى أنه لا يمكن أن يكون معدل التجارة البينية لاتحاد المغرب العربي إلى تجارته الخارجية، في واقع الأمر، أكثر من ٥ بالمئة في ظل الظروف الحالية، وذلك أن نصيب الدولة المغاربية الواحدة من التجارة البينية للاتحاد يجب أن يكون جزءاً بسيطاً من إجمالي تجارة الاتحاد الخارجية في ظل الظروف السائدة في المنطقة، من قطاع نقل مشترك متعثر، وأجهزة جمركية غير محرَّرة، وإيراداتِ تجارةٍ خارجيةٍ متباينةِ الحجوم وغير استثماريةِ الاستغلال، وغيرها من الظروف العصيبة الأخرى.

كما يمكن القول كذلك، إنه على حكومات دول اتحاد المغرب العربي، أن تولي اهتماماً متزايداً بكل ما يؤدي إلى زيادة معدلات تبادلها التجاري، ومن بين ذلك قطاع النقل، وخصوصا البري منه، الذي يمكن لحكومات تلك الدول أن ترفع من خلاله عوائدها المالية بشكل فاعل، وذلك بإنشاء شبكات نقل بري بالسكك الحديد والطرق البرية، وتوصيلها بالمناطق الحدودية لكل دولة مغاربية، من أجل تقليص المسافات بين نقاط الإنتاج أو التوزيع للسلع والمنتجات في بلد الإنتاج، وبين مَواطن البيع والاستهلاك في بلدان الاستلام والاستهلاك، ضمن منطقة اتحاد المغرب العربي، وذلك بالإضافة إلى

(٧) م. الولي، «٣٪ نسبة التجارة البينية بالمغرب العربي،» **الأهرام العربي** (١٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠)، <http://arabi.ahram.org.eg/arabi/ahram/2010/1/16/mkal3.htm>.

إجراءات أخرى قد تساعد على خفض أكلاف السلع والمنتجات المُستهلَكة[٨].

٢ ـ فرص تطور الاقتصاد المغاربي في السنوات القادمة

إن سير دول اتحاد المغرب العربي بسياسات واستراتيجيات محلية الأهداف في الوقت الحالي ينبئ بوجود قدر من الاستقلال الذاتي لها في ما يخص الارتباط الأورو ـ غمتوسطي، إذ يمكن القول إن صادرات دول اتحاد المغرب العربي فرادى في تزايد مستمر، ما قد يؤدي إلى ارتفاع عائداتها المالية خارج قطاع المحروقات، والقدرة على امتلاك قدر من النقد الأجنبي.

تسعى الجزائر باعتبارها الدولة المغاربية الأكبر مساحة في المنطقة، إلى الموازنة بين مختلف ما تقوم باستيراده، سواء في شكله البيني أو الخارجي غير البيني، وذلك بمحاولة انتهاج سياسة الاستيراد الضروري للسلع والمنتجات لا الاستهلاكي، والاقتناء الاستثماري والإنتاجي لا الكمالي.

كما تمتلك بلدان اتحاد المغرب العربي فرصة الاستفادة من كيفية رسم سياسات واستراتيجيات إنشاء شبكات النقل البري على المستويات المحلية، وذلك بالتناغم الموجود بين هذه الدول ودول منطقة الاتحاد الأوروبي، في ما يسمى بالشراكة الأورو ـ متوسطية، القائمة على ضفتي البحر الأبيض المتوسط. وما لا شك فيه أن تطور الاقتصاد المغاربي مرهون بقدر معين بتطور قطاع النقل البري المغاربي، ودوره في إمكانية قيام مراحل متتالية من التكامل الاقتصادي في منطقة اتحاد المغرب العربي.

إن كان تركيز الدراسة على كيفية تطوير الاقتصاد المغاربي ككل، فيمكن القول إنه لا يمكن أن تكون ثمة فرصة ناجعة لتطور الاقتصاد المغاربي الإقليمي إذا ما كانت الجهات المغاربية المختصة بالمنطقة تولي أهمية لرسم السياسات والاستراتيجيات الإقليمية مغاربياً على حساب تلك المحلية أو العكس. فعلى سبيل المثال والتوضيح لا يمكن قيام تجارة بينية مغاربياً في ظل افتقار دول اتحاد المغرب العربي فرادى إلى الإنتاج محلياً.

كما لا يمكن في المقابل بناء شبكة نقل بري متطورة على المستوى المغاربي في ظل وجود شبكات نقل بري محلية غير متطورة في دول اتحاد المغرب العربي، لذلك يمكن القول إن اهتمام السلطات المعنية بدول الاتحاد بإقرار سياسات واستراتيجيات محلية وذات سلطات وطنية بعيدة عن التبعية لجهات معينة، هو مؤشر جيد على تطور الاقتصادات المغاربية في السنوات القادمة. كما أن ذلك مؤشر على إمكانية تطور الاقتصاد المغاربي الإقليمي ككل في وقته، وليس بصورة مستعجلة. فإن كان لذلك التطور أن يحدث، فيجب أن يحدث وفق تدرج منهجي بدءاً من تطور الاقتصادات المغاربية فرادى إلى التطور الاقتصادي المغاربي الكلي.

يفضي تباين واختلاف الهياكل السلعية لإنتاج البلاد المغاربية ضمن منطقة اتحاد المغرب

(٨) عبد الباري شوشان الزني، «التجارة البينية لدول إتحاد المغرب العربي،» **مجلة الجامعة المغاربية**، السنة ٣، العدد ٥ (٢٠٠٨)، ص ٣٨ ـ ٤٦، <http://www.maghrebarabe.org/admin_files/Numero%205.pdf>.

العربي إلى إمكانية قيام تبادل متطور جداً بين دول المنطقة. غير أن العائق القائم أمام تحقيق ذلك هو أن إنتاج البلاد المغاربية هو إنتاج ضئيل، ولا يصل إلى حد الاكتفاء الذاتي، فلا يتحقق هدف التبادل الذي تدعو إليه دول الاتحاد. ولكن يمكن من خلال ما سبق التوصل إلى استنتاج أن دول الاتحاد أمام إمكانية تحقيق هذا الهدف إذا ما تم التوصل إلى درجة الاكتفاء الذاتي محلياً، ومنه يصبح ممكناً قيام تبادل تجاري جيد بين دول اتحاد المغرب العربي.

كما قد تكون المساحة الكبيرة للجزائر، وتوسطها دول اتحاد المغرب العربي، مفيدين على المستوى الإقليمي. فإلى جانب تلك المساحة الشاسعة التي تقف عائقاً أمام إمكانية الانتقال السلس للمبادلات التجارية المغاربية إقليمياً ما بين دول المنطقة، فإن حصول حدود الدولة الجزائرية على معظم المعابر الحدودية في منطقة الاتحاد قد يسهل تنظيمها من طرف جهة واحدة، ما قد يؤدي إلى التوصل إلى نتائج أكثر إيجابية في تسيير وتنظيم اجتياز المبادلات التجارية على المستوى المغاربي، وهو أمر محفز لإمكانية الحفاظ مستقبلاً على درجة كبرى من التنظيم الحدودي المركزي للتبادل التجاري المغاربي، ولتطبيق الإجراءات الجمركية بصورة بعيدة عن الاختلاف في تطبيق القوانين الجمركية كما يجري في الوقت الحالي.

ويمكن للجهات المختصة في كل دولة مغاربية من التدخل لأجل تصحيح الوضع العفوي لتمركز أفراد المجتمع، ومن أجل تغيير رغباتهم الاجتماعية، باتباع سياسة محكمة، تتمثّل بتوزيع السكان وفق استراتيجيات محكمة من أجل تحقيق إمكانية تماثل الكثافة السكانية في مختلف أجزاء المنطقة المغاربية، ما يسمح بحدوث ازدهار اجتماعي واقتصادي في مناطق تكاد تكون خالية من أي حياة. وسوف يؤدي ذلك من دون شك إلى الحصول على فرصة نشوء استثمارات تجارية واقتصادية في مناطق عديدة. وقد يعود ذلك بالإيجاب على الدول المغاربية، بحصولها على عوائد مالية وإنتاجية جديدة في المستقبل.

تحظى دول الاتحاد الأوروبي بأعلى درجات التكامل الاقتصادي (الاندماج الاقتصادي). وقد بلغت معدلات تبادلها التجاري أعلى قيمة لها. إلا أن اختلاف عادات الأوروبيين وتباين لغاتهم وارتفاع عدد دول الاتحاد الأوروبي الأعضاء، ينبئ بفرصة كانت عائقاً نسبياً في التكامل الأوروبي بعكس اتحاد المغرب العربي، أي اختلاف الفرد الأوروبي في العديد من الأشياء، وهو أمر غير موجود في دول اتحاد المغرب العربي. فيمكن القول إن إمكانية نشوء تكامل مغاربي يمكن أن يحدث في ظل وجود خمس دول مغاربية أعضاء فقط راغبة في ذلك، وبوجود عادات ولغات ومستويات اجتماعية متماثلة نسبياً للفرد المغاربي. كما يمكن أن يساعد ذلك مستقبلاً في إمكانية تطوير الاقتصادات المغاربية بوجود الرغبة في ذلك، وبوجود سياسات واستراتيجيات محكمة الإقرار والتنفيذ.

خاتمة

تتباين اقتصادات دول اتحاد المغرب العربي، لكن لا تزيد جراء ذلك معدلات التبادل التجاري البيني، ما يبين أن السياسات والاستراتيجيات المنتهجة على المستوى المغاربي

الإقليمي، لا يتم تنفيذها بصورة صحيحة، وذلك في ظل غلبة الأهداف المحلية على الإقليمية مغاربياً.

يعتمد تحليل تطور النشاط الاقتصادي للبلاد المغاربية على مؤشرات اقتصادية عديدة، وذات علاقة بالأثر الاقتصادي على مستوى المنطقة المغاربية، ومن بين ذلك إنفاق المستهلكين، وأسعار صرف العملات المغاربية، والناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم، وحجم البطالة... إلخ. ولذا يمكن القول بأن ليبيا سجلت انخفاض مستوى أسعار (٢٠٠٢)، ما سمح بتسجيل عرض سلعي أكبر من الطلب السلعي، بينما كان ثمة انهيار للعملة الليبية (٢٠٠٨)، وارتفاع في معدلات الفائدة، ما أدى إلى تجنب الاقتراض في تلك المرحلة، وانحسار الاستثمار، وخفض النمو الاقتصادي عموماً.

كما عانت موريتانيا ارتفاع حجم الأكلاف الإنتاجية محلياً (خصوصاً في ٢٠٠٥)، وحدوث عجز في ميزانها التجاري، غير أن تونس والمغرب لم تتأثرا نسبياً بمعدلات التضخم، وذلك لاتباعهما سياسات اقتصادية مختلفة، من أجل كبح التأثير السلبي الكبير لارتفاع المستوى العام للأسعار. ومثال تلك السياسات المتبعة خفض معدلات البطالة، خصوصاً على مستوى الجزائر، بينما سُجِّلَ ما يسمى اصطلاحاً بالركود التضخمي في المغرب. وفي المقابل ارتفع إنفاق المستهلكين في هذه الأخيرة، وفي كل من موريتانيا وتونس بزيادة أجور العمالة.

تعتبر التجارة البينية إحدى تطبيقات التجارة الخارجية التي تُعْنَى بمجموعة محددة من الدول المُشكِّلة لتجمع معين. فبالنسبة إلى دول اتحاد المغرب العربي، فإن حجم تبادلها التجاري البيني في تزايد مستمر في العقدين الأخيرين، وذلك لتزايد حجم السكان وارتفاع أسعار النفط العالمية. كما يمكن القول بأن مساهمة دول الاتحاد فرادى في التجارة الخارجية لها إلى إجمالي التجارة الخارجية للاتحاد ككل أو البينية للدولة الواحدة إلى الخارجية للاتحاد هي مساهمة متباينة وفي تزايد مستمر. لكن ذلك لا يعتبر نتيجة إيجابية جداً على تطور التبادل التجاري البيني مغاربياً، وذلك بسبب تسجيل المتوسط المعني بمعدل منخفض جداً مقارنة بمتوسطات مماثلة لتجمعات إقليمية أجنبية.

لا يزيد معدل التجارة البينية للاتحاد إلى تجارته الإجمالية عن ٣ بالمئة، ما يُعدُّ معدلاً ضعيفاً جداً، ويعكس حقيقة ظروفاً عديدة تشهدها اقتصادات دول الاتحاد، من نقل بري مشترك متعثر، ومعدل إنتاج سلعي دون مستوى الاكتفاء الذاتي، وأجهزة جمركية مقيدة، وإيرادات تجارة خارجية غير استثمارية الاستغلال، وظروف أخرى، ما يستدعي من أجل تطور الاقتصاد المغاربي مستقبلاً التوجه نحو التدرج في مراحل التكامل الاقتصادي المغاربي أكثر من التوجه نحو محاولة تحقيق معدلات أكبر في التبادل التجاري البيني، وذلك من أجل المعالجة الجذرية لأسباب إعاقة التجارة المغاربية، إضافة إلى وجوب التماشي بشكل متماثل في رسم سياسات واستراتيجيات محلية وإقليمية الإقرار والتنفيذ ■